# ديمقراطية ـ شورى قراطية

شعار: القائل بأن الديمقراطية هي من قبيل عدم الإيمان، لايفهم شيئًا عن الإسلام أو الديمقراطية.

(الشيخ يوسف القرضاوي في ٥ فبراير عام ١٩٩٠ لجريدة الشرق الأوسط اللندنية).

ـ ١ ـ

إن ما ذكرته عن حقوق الإنسان أردده ثانية، فيما يتعلق بالجدال الدائر حول الديمقراطية مع المسلمين في العالم الإسلامي. إن نتيجة هذا الجدال المحموم سواء بمفهومه الإيجابي أو السلبي، سيكون له أعظم الأثر على مستقبل الإسلام عامة وفرص انتشاره ووجوده في الغرب.

إذا لم يتمكن العالم الإسلامي من تأكيد العنصر الديمقراطي الأصيل الكامن في تكوينه،وإذا لم يوضح أن هدفه النهائي ـ المهدر حتى الآن ـ هو الديمقراطية، فإن الغرب لن يقبله كنموذج يحتذى به، وسيترتب على ذلك أن المسلمين لن يتمكنوا من تحقيق وتطوير إمكاناتهم في شتى المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وسيعقب ذلك تخلفه وعجزه السياسي.

إنني أقول هذا دون أن أنسب لنفسي مقولة محمد سعيد العشماوي الاستهزائية: «أراد الله أن يصير الإسلام دينًا، ولكن حوله الناس إلى سياسة»[1].

(١) عشماوي ص ١٣ .

لا يمثل الدين والسياسة أدنى تناقض بالنسبة للمسلم، فالأمر لا يدور حول تقديس ما، ولكن أسلمة السياسة.

ـ ٢ ـ

إذا ما تطرقنا إلى موضوع الديمقراطية، فإن من المفيد جداً التأكيد على أن الإسلام ـ فيما عدا شكله الصوفي[٢] ـ دين دينا وآخرة على حد سواء، وبالتالي دين سياسي إلى درجة كبيرة. فالله بالنسبة للمسلم حاضر في الدنيا والآخرة؛ ولذلك يتوجه المسلم بعد أدائه لصلواته بهذا الدعاء إلى الله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]. ويحذره القرآن في سور القصص: ﴿وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧]. كما يأمر الإسلام المسلم بأن يؤدي مسؤوليته في نطاقه، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته[٣]. كما أن على المسلم أن يستنكر الخطأ، وأن يغير الأمر المنكر وفق الحديث الشهير: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»[٤].

---

(٢) يرى سيد قطب أن الصوفية كان لها تأثير المخدر على الإسلام، الإسلام هذا الدين الحي، الديناميكي بطبيعته. وقد كان لهذا التأثير المخدر أن سُلب الإسلام الرغبة في تشكيل العالم، كما خدر المجتمع الإسلامي كله (قطب ص ٨٧).

لقد اتهم ابن تيمية من قبل في القرن ١٤ الصوفية بإفسادها للإسلام، فقد قامت الكثير من الطرق الصوفية بالانسحاب من الحياة السياسية فعلاً.

وتواجه ـ حتى يومنا هذا ـ الطرق الصوفية المغاربية في منطقة وزان الاتهام بعدم ولائها للوطن وبتعاونها مع المحتل الفرنسي السابق، بينما كان أسلافهم من المرابطين محاربين أشداء يدافعون ببسالة عن دينهم وأوطانهم ضد الدخلاء من البرتغال والإسبان. بالنسبة لموضوع نقد المتصوفة، انظر كذلك عثمان (١٩٩٧) ص ٤٤٠ ـ ٤٤٢ .

(٣) البخاري [٢٤٠٩ ـ ٢٥٥٤]، وأبو داود [٢٩٢٨]، والترمذي [١٧٠٥].

(٤) مسلم [٧٨ / ٤٩]، والترمذي [٢١٧٢]، والنسائي ٨ / ١١١ ـ ١١٢ .

وهذا لا يدع مجالاً للشك في تطبيق الإسلام في مجالات الدولة والاقتصاد، فلا يستطيع مسلم حقيقي أن يكتفي بمجرد الاعتراف باعتناقه الإسلام(٥).

لقد استطاع الإسلام بدمجه الدين بالدولة أن يقدم نموذجًا يختلف تمامًا عن مفهوم الغرب للدين، ولقد أشار ولي عهد بريطانيا الأمير شارلز في الخطبة التي ألقاها يوم ١٩٩٣/١٠/٢٧ في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية إلى الحقيقة التالية: «إننا نقع في شرك يتسم بالغرور الشديد إذا ما اختلط علينا الأمر، وقدَّرْنا أن الحداثة في بلدان أخرى هي في أن يصيروا مثلنا. جوهر الإسلام هو رؤيته الاندماجية للكون؛ لقد خسر الغرب هذه الرؤية الاندماجية رويداً رويداً حتى أضاعها».

من حقائق الأمور أن موقف المسيحية الأولى ـ على أقل تقدير ـ من السياسة يختلف عن موقف الإسلام. فالمسيح لا ينتمي إلى عائلة ذات زعامة في قومها، كما أنه لم يشب ويكبر في عاصمة المملكة اليهودية، بينما ولد محمد ﷺ في مكة المركز الاقتصادي والديني لشبه الجزيرة العربية، سليلاً لعائلة من كبريات العائلات، تتوارث المهام السياسية والزعامة. ويزداد هذا الفارق حدة لأن المسيح رأى الآخرة تقف مباشرة أمامه؛ ولذلك رأى المسيحيون الأوائل أنفسهم كآخر المسيحيين. ومن هذا المنطلق كان التفكير في تأسيس دولة مسيحية أمراً لا معنى له، خاصة أن المسيح لم يحسُب نفسه صاحب دين جديد يبشر له، إنما هو مصطلح

(٥) قطب ص ٨٧٠ .

للدين اليهودي مثله مثل جماعة قمران. أما محمد ﷺ، فكان يتوقع الاحتمالين، فناء سريعاً للدنيا، أو استمرارية مديدة للتاريخ(*). كما وجَّه محمد ﷺ مسار الدعوة الإسلامية إلى تأسيس دولة إسلامية، خاصة بعد مطاردة أهل مكة للمسلمين الأوائل، وهجرة هؤلاء إلى الحبشة، كما شجعته دعوة أهل يثرب إلى بلدهم والإقامة فيها عام ٦٢٢، لتأسيس دولة تكفل للمسلمين ممارسة دينهم(٦).

في ضوء ما سبق ذكره، نستطيع أن نفهم ـ بطبيعة الحال ـ أن يخلو العهد الجديد من نصوص ذات طبيعة قانونية وتنظيمية، ـ اللهم إلا عدداً محدوداً جداً ـ بينما يزخر القرآن والسنة بالمئات من القوانين التي تنظم الحياة اليومية، بما في ذلك المعاملات الاقتصادية والحياة السياسية.

لقد ظهرت الأمة الإسلامية ككيان جديد في تاريخ البشرية، لا يعتمد الانتماء إليه على لغة أو لون أو أصل أو جنس، ولكن يعتمد فقط على الدين والإيمان المشترك(٧).

كما لم يختلف الإسلام عن المسيحية ـ على أقل تقدير لما يقرب من ١٢٠٠ عام. فيما يخص وجودهما وأثرهما العلني العام.

فلقد استطاع القيصر قسطنطين باستيلائه على الإمبراطورية الرومانية منذ القرن الرابع أن يعلي من شأن المسيحية ويضعها في مصاف دين الدولة العظمى.

---

(*) ويتجلى ذلك في القول المشهور: اعمل لآخرتك كأنك تموت غداً، واعمل لدنياك كأنك تعيش أبد الدهر. (الناشر).

(٦) حميدالله (١٩٧٥).

(٧) قطب ص ٣٧ ـ ٣٩ .

أما ما نتج عن هذا الأمر فهو معروف، فلقد ظهرت مصطلحات مثل: مملكة الرب، تقسيم السلطة الدنيوية بين القيصر والبابا، الخلاف حول تنصيب القيصر عن طريق البابا، ومسيرة إعلان التوبة التي قام بها الملك هنري الرابع، والتي عرفت بمسيرة كانوسا(*) متذللاً طالباً العفو من البابا جريجور السابع عام /١٠٧٧ وكذلك إقامة دولة الفاتيكان، وسطوتها والحروب الصليبية ومحاكم التفتيش، ومحاكمة الساحرات وحرقهن، وتحالف الملكين الكاثوليكيين فرديناند وإيزابيل.

**وإنني أفسر عصر النهضة وحركات الإصلاح والتنوير في أوروبا على أنها رد فعل لسيطرة واستبداد الكنيسة في مجال السياسة.**

يمكن للمرء أن يُبقِي على التاريخ تاريخًا، أي ماضيًا إذا كان التاريخ فعلاً ماضيًا.

إن التحليل لعلمانية الغرب، وفك الرباط الديني بين الكنيسة والدولة يوضح ـ بالرغم من كل ما يقال ـ أن الدولة والمجتمع، أي السياسة في أوسع معانيها، إنما هي ذات صبغة مسيحية ـ بالرغم من كل ما يساق لنفي هذه الحقيقة ـ سواء كان هذا من الدين المسيحي أو الحضارة المسيحية؛ لذلك يرى جيفري لانج ـ Jeffrey Lang أن تعبير علمانية الغرب، تعبير خاطئ ويجانبه الصواب تمامًا (٨).

إن الدولة والدولة في جمهورية ألمانيا الاتحادية على سبيل المثال يبدوان منفصلين، ولكن هناك أعياد وإجازات دينية تقرها الدولة

(*) نسبة إلى مدينة كانوسا في إيطاليا ـ (المترجم).

(٨) Lang (١٩٩٥) ص ١٩١ .

وتحميها. وهناك كذلك جمعيات دينية تحظى باعتراف وحماية الدولة. وتحصل الجهات المالية الحكومية ضريبة الكنيسة من أجل مساندتها. يقوم مدرسون حكوميون بتدريس مادة الدين في المدارس الحكومية، كذلك يتم الأخذ بالقسم بالله أمام المحاكم ، وفي القوات المسلحة، كما يتم توظيف رجال الدين بهذه القوات، وتجد على حوائط الفصول الدراسية بالمدارس المسيح مصلوباً.

أما في قانون العقوبات فتجد نصاً فيما يخص الجرائم التي تستدعي توقيع عقوبة فيما يخص الدين والرأي (الرؤية الدينية). وفي الفقرة ١٦٦ هناك ما ينص على حماية المشاعر الدينية (ليس المسيحية فقط)، كما يتوجه الرئيس والمستشار الألماني بالحديث إلى الشعب الألماني في مناسبة أعياد الميلاد، وهي مناسبة دينية. لا يستشعر الألمان هذا على أنه فعل من أفعال جاهلية القرون الوسطى. إذن فلماذا تشويه الإسلام وإلصاق كل الصفات والنعوت الشيطانية به، بصفته يدعو لتأييد دور الدين والسياسة، والدين والاقتصاد، والدين والمجتمع. ولا يهدف بأي حال من الأحوال إلى جرمنستان معربة ذات حكم ثيوقراطي يقوده رجال دين من قبيل مُلاَّ على ضفاف الراين.

هناك ليبراليون متطرفون، يساريون، وكذلك ملحدون متشددون من جميع المعسكرات والاتجاهات، يرون في الارتباط الدائم والمستمر بين الدين والكنيسة مأساة عظمى، فهم لا يكتفون بالدرجة التي وصل إليها تهميش الله ونزع المسيحية في أوروبا، ومثالهم الذي يجب أن يحتذي به الجميع هو المكسيك وفرنسا، كدول تفصل الدين عن الدولة تماماً، وهذا

الاعتقاد خاطئ تمامًا؛ لأنهم يتناسون أن الدين يمكن أن يظهر في صور شتى، مثل الأشكال البديلة للدين كالكمالية وغيرها. وأحد أعراض هذا الموقف هو المفهوم الأمريكي (Political Correctness) الذي أخذ ينتشر عندنا. وإنني لا أرى تفسيراً مقنعًا لمحاولة طمس بعض الموضوعات في السياسة والإعلام وتحويلها إلى محرمات. كما لا أجد تفسيراً مرضياً لعدم التسامح الذي يعبر عن نفسه بأشكال عنيفة أمام مظاهر دينية ـ كارتداء غطاء الرأس للمسلمة ـ إلا في سيادة بدائل للدين تبدو في ظاهرها فقط علمانية (كما كان الحال من قبل مع الشيوعية).

لا يخلع المسلم دينه عن نفسه في الحياة العامة ومجال العمل، كما يخلع المرء ملابسه، شأنه في ذلك شأن أتباع بعض الجماعات الإنجليكانية وجماعة Opus Dei (هي إحدى الجماعات المسيحية من غير رجال الدين، ويعرف عنها التطرف والعنف)، فهو نشيط سياسيًا بطبعه. ويبدو هذا مناقضًا للمفهوم الغربي الذي يحصر الدين في المجال الشخصي الفردي فقط.ولكن على مؤيدي هذا الاتجاه القائل بحصر الدين في المجال الشخصي الفردي فقط. ولكن على مؤيدي هذا الاتجاه القائل بحصر الدين في المجال الشخصي أن يتذكروا جيدًا أنه ـ بناءً على الخبرة ـ ما أمكن لكيان دولة أن يعيش طويلاً إلا بوجود ثوابت غير دنيوية تسانده.

ولقد أيقن كل من نوفاليس Novalis وكانط Kant، وهما من أنصار

العقلانية، أن القوى الدينوية لا تستطيع أن تحافظ على توازنها، ولكن النتيجة تكون دائماً غابة في المصالح ما لم يتماسك المجتمع بفعل الدين. وإلا لماذا ترهق اللجنة الأوروبية نفسها بمشروعها (Giving a Soul to Europe «منح أوروبا روحًا» إلا لكي تسري بعض الروحانيات في القارة القديمة من جديد؟

لقد توصل Danil Bell منذ ما يقارب من ربع قرن في عمله «التناقضات الثقافية للرأسمالية The Cultural Contradictions of Capitalism» إلى ما يلي: إن الرأسمالية التي تقوم على أسس وقيم كالڤينية ـ كما وضعها ماكس ڤيبر Max Weber (القيم البروتستانتية وروح الرأسمالية) ـ تؤدي إلى التدمير الذاتي إذا ما تحولت الرأسمالية إلى هوس تقدم اقتصادي وعلمي؛ لأنه في هذه الحالة، تتحول فضائل حقيقية مثل الاجتهاد والوفاء وعدم الإسراف والالتزام ودوافع الإنجاز، إلى نقيضها، وتتسمَّم المنظومة كلها بتحويلها إلى نزعة استهلاكية، وتسيب جنسي، وعدم مبالاة وتقليد أعمى.

إن عالم ما بعد الصناعة يوفر كل شيء ما عدا إجابات عن الأسئلة الكبرى التي تدور حول معنى ومغزى الحياة والوجود: من أين؟ إلى أين؟ لماذا؟

ومن هذا المنطلق صرح الأمير شارلز بتاريخ ١٠ من يوليو عام ١٩٩٦ في لندن في أثناء إلقائه كلمة في حفل عشاء: «لقد حاول العلم جاهداً أن يتحول إلى ديكتاتورية، وأن يحتكر رؤيتنا وفهمنا للدنيا، بفصل الدين عن العلم. إنني أومن بأن الإبقاء على القيم الحضارية مرتبط بالإبقاء على

إحساس دفين بالمقدس في قلوبنا». واستطرد أمير ويلز قائلاً: «إنني على اقتناع تام بأن عالماً يمثل فيه العلم والدين مكونات أساسية لرؤيتنا، لهو عالم أكثر تحضراً وحكمة وتوازناً، ولقد استطاع العالم الإسلامي أن يحافظ بشكل أفضل على رؤية العالم المتسقة والروحانية هذه، وهذا ما لم يتحقق لنا في الغرب».

ولا ينقص المسلمين فهم طبيعة السياسة ولا الرغبة في تقدم الدولة، والاقتصاد المزدهر، بل على العكس، لقد التزم المسلمون تاريخياً بإقامة كيان دولة (غالباً كيان واحد فقط)[٩] يضم كل المؤمنين، ويكفل للجميع المساواة، والعدالة، والرفاهية، والحرية والكرامة، أي نقيض الدولة القومية في عالم الدول القومية.

لقد صور القرآن هذا الكيان الجماعي المثالي الذي يضم إخوة وأخوات: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ولكل هذه الأسباب، أصاب سقوط الخلافة عام ١٩٢٤ العالم الإسلامي في مقتل، بالرغم من أن هذه الخلافة كانت قد أصبحت منذ زمن مجرد رمز للوحدة السياسية للإسلام.

ويُعَدّ الحنين إلى الخلافة ـ إلى يومنا هذا ـ حقيقة ثابتة وقائمة لا تحتمل الإنكار؛ ولذلك استغرق الأمر الكثير من الوقت حتى يتقبل غالبية فقهاء المسلمين حقيقة نشأة كيانات قومية مسلمة (في المناطق التي رسم حدودها الاستعمار) في القرن العشرين.

---

(٩) عرض رائع لهذه المناقشة، انظر تميمي (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨) .

فلقد كانت الدولة القومية بصفتها منتجاً أوروبياً للقرنين ١٨ و١٩ ـ بعلمانيته الشديدة ـ دائماً موضع رفض، وما كان لفقهاء الإسلام أن يتصوروا أن تقوم شعوبهم بالانخراط في هذا الشكل السياسي، ولكن سرعان ما وجد الفقهاء الحل في العودة إلى ابن تيمية، الذي قال منذ ٥٠٠ عام، إن الأهم بالنسبة لمستقبل الإسلام هو وحدة الأمة والشريعة، وليس وحدة الدولة والخلافة. ولقد صاغ سيد قطب هذه الفكرة عام ١٩٦٤ بصفته المنظِّر الرائد لجماعة الإخوان المسلمين المصرية في المقولة: إن قومية الأمة هي إيمانها، ووطنها هو العالم الإسلامي دارالإسلام، وحاكمها هو الله، ودستورها القرآن، وبهذا احتلت الشريعة مكانة الخليفة كرمز للهوية والوحدة الإسلامية[١٠].

إن القانون الإسلامي ـ أي الشريعة ـ لا يتطلب شكلاً محدداً للدولة المثالية . فعلى كل جيل من المسلمين أن يجتهد للتوصل إلى تنظيم الدولة الذي يتماشى على أفضل سبيل مع موروثاته ودرجة تطوره، ويحقق أفضل مصالحه، من الممكن أن يكون هذا الكيان مملكة خاصة. إن القرآن يتحدث عن الملوك مثل الملك سليمان في سورة النمل، الآيات (٢٨ ـ ٤٤) وملكة عادلة ذات عقل راجح هي ملكة سبأ (غالباً بلقيس).

ولكن من الجائز أن تكون هذه الدولة جمهورية مثل الدولة الإسلامية الأولى التي قامت في المدينة. فشريعة أهل السنة (غالبية المسلمين) لا تستلزم بأي حال دولة ثيوقراطية، أي دولة تحكمها سلطة رجال الدين على غرار ما يحدث في إيران.

---

(١٠) Krämer ص ٥٠ وبالنسبة لقطب ص ١١٠ .

أما أهم الشروط التي يجب توافرها في كيان حكم إسلامي صحيح، هو أن يسود فيه الإجماع على من يحكم وما يحكم، أي أن يتم الحكم بموافقة الغالبية، حتى يكون هناك عقد (بمفهوم روسو) يحكم العلاقة بين الشعب والحكومة، ويسمى العقد الاجتماعي، وهو في الإسلام البيعة.

- ٣ -

هنا نكون قد وصلنا إلى ذروة مناقشة «الإسلام السياسي»، وهي تتلخص في السؤال الآتي: ما موقف الإسلام من الديمقراطية؟[١١] ويمكننا أن نستمع إلى إجابات عديدة ومتنافرة. ولكن يمكننا القول بأن هناك بعض الأصوات آخذة في الخفوت، وهي تلك الأصوات التي تعادل الديمقراطية بنظام الكفر وتعادل احترام سلطة الحاكم بالشرك.

وكما هو الحال بالنسبة لفكرة حقوق الإنسان، فهناك بعض الأفكار الخاصة بالديمقراطية مرتبطة عند المسلمين بمشاعر وخواطر محددة، تأتي مرتبطة بالقوى الاستعمارية التي هيمنت عليهم.

وهناك كذلك سبب آخر لنفور بعض المسلمين من الديمقراطية، وهو المعنى اللغوي، حيث تتم ترجمة هذه الكلمة بأنها حكم الشعب وسلطة الناس، وبالنسبة للمسلم، فالحكم لله وحده؛ ولذلك يجب توضيح بعض مفاهيم، كالحاكمية. وكما هو متوقع، فإن سيد قطب يرى أن التشريع ووضع الأحكام بجميع صوره شأن من شؤون الله وحده يختص به دون البشر.

---

(١١) عن نزاع السيادة والسلطة انظر Khir (١٩٩٥).

أما المعارضون لفكرة سيد قطب هذه من أمثال محمد أسد، ومحمد سعيد العشماوي، وفتحي عثمان، وراشد غنوشي، وحسن الترابي وجيفري لانج، فإنهم يقرون أن «حكم الله» لا يعني بأي حال من الأحوال أن الله قد سلب البشر الحكم في الدنيا. ولكن حكم الله يعني بالضرورة أن تحكم كلمته أي القرآن وتحكم شريعته البشر؛ ولذلك يجد الإنسان نفسه أمام السؤال المهم: كيف يحول البشر كلمة الله وشريعته إلى قوانين ونظم تحكم حياتهم وتعاملاتهم[١٢]؟.

ويرى حسن الترابي أن المثال الإسلامي ونظام الحكم الإسلامي الأمثل هو إسلام ديمقراطي؛ لأنه جاء على لسانه: «إن الإسلام يرفض الحكومات المطلقة والسلطة المطلقة والسلطة المورثة وسلطة الفرد»[١٣].

ولذلك، فإن من يتهم الديمقراطية بأنها غير إسلامية، فإنه ـ وفقًا لكلام فتحي عثمان ـ لا يفهم شيئًا عن الإسلام أو عن الديمقراطية أو عن كليهما. ولذلك فإنه من الظلم محاربة الإسلام بالديمقراطية، أو الهجوم على الديمقراطية، من منبر الإسلام[١٤].

وليس من قبيل الظلم، بل من الخطأ الفادح، إلصاق العلمانية بالديمقراطية، فهما ـ أي الديمقراطية والعلمانية ـ ليستا مترادفتين، بل العكس، من الممكن وجود ثيوديمقراطية إسلامية كما يرى المودودي[١٥].

---

(١٢) عثمان (١٩٩٤) ص ٧٠، Lang (١٩٩٥) ص ١٩١، تميمي (١٩٩٨) ص٣٥ .

(١٣) الترابي (١٩٩٢) ص ١٩ .

(١٤) عثمان (١٩٩٦) ص ٥٨ .

(١٥) الترابي (١٩٩٢) ص ٢٤ .

من المفهوم أن يرفض المسلم حكم الشعب إذا كان هذا يعني أن تحكم مجموعة الناس ـ لمجرد أنها تحظى بغالبية مقاعد البرلمان ـ كما يحلو لها وكما تصور لها أهواؤها: وأن تحكم بما تشاء وكيفما تشاء. ولكن هذا ليس الوضع الحقيقي حتى في الديمقراطيات الغربية. فحكم الشعب ليس تسلط الشعب وقهر الشعب أو سطلته المطلقة؛ ولذلك فإن الدساتير لا تحمي مواطنيها من الدولة فقط بل تحمي كذلك الدولة من مواطنيها كما تحمي الأقلية من الأغلبية.

والوضع في الإسلام ليس مخالفًا لذلك[١٦].

وهناك فكر سائد في الديمقراطيات الغربية: أن هناك معايير وقيماً لا تمس من القوانين بأي شكل من الأشكال.

وأعتقد أن على المسلمين بدلاً من الوقوف عند مفردات منفرة، وإضاعة الجهد في مجادلات كلامية، أن يتبينوا أن أهم أهداف الديمقراطية ووظائفها، إنما هي تأمين وجود رقابة منظمة على الحكومات لمنع أي ظلم وتسلط وسوء استخدام للسلطة، وما هذا إلا جوهر الأهداف الإسلامية.

ويتم تحقيق هذا في ديمقراطية إسلامية، يجعل القرآن الكريم المصدر الأعلى للدستور (سيكون هذا اللبنة الأولى لديمقراطية إسلامية). يجب أن توضع جميع القوانين المستمدة من القرآن الكريم موضع اعتبار وقياس من قبل قانونيين مسلمين. (هذه الخطوة هي اللبنة الثانية في

(١٦) الترابي (١٩٩٢) ص ٢١ .

الديمقراطية الإسلامية). أما اللبنة الثالثة، فهي قيام حياة نيابية إسلامية بناءً على التوجيه القرآني بوجوب الشورى، والذي ورد في سورتين: سورة آل عمران الآية ١٥٩[*] وسررة الشورى الآية ٣٨[**]. وقد حملت هذه السورة هذا الاسم لأهميته، مما دفع بالشيخ محفوظ نحناح زعيم الحركة الإسلامية الجزائرية لأن يقترح تسمية الشكل الإسلامي للديمقراطية، شورى قراطية.

لقد أمرت الآية ١٥٩ من سورة آل عمران الرسول أن يشاور المؤمنين في الأمر، والآية ٣٨ من سورة الشورى جعلت واجب الشورى يمتد إلى المؤمنين كافة وليس الرسول وحده، وسويت بفرض الصلاة. وهذه الصيغة ذات أهمية قصوى حتى وإن كان فرض الأخذ بالشورى ـ كما هو الحال في الغرب ـ قد عطل وانتهى الأخذ به في التاريخ الإسلامي الذي يتسم بالتسلط، ولم يعد الأخذ بالشورى موضع التنفيذ منذ حكم الأسرة الأموية في دمشق عام ٧٥٠م.

لا ينكر أي مسلم في يومنا هذا وجوب الأخذ بالشورى، ولا نفكر حقيقة أن الشورى لا يمكن أن تتم في المجتمعات الحديثة ذات الكثافة العالية من خلال كل الأفراد، بل من خلال مجلس منتخب يمثل ناخبيه كما فعل موسى من قبل[١٧]. (اللبنة الرابعة في البناء الديمقراطي). أما السؤال الذي يمكن أن يطرح من وجهة نظر إسلامية ويكون موضع

---

(*) قال الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾.

(**) قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾.

(١٧) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

obeikandl.com

خلاف، ليس وجود مجلس للشورى، ولكن كيفية انتخاب أعضاء هذا المجلس.

فإذا قام الحاكم ـ كما هو متبع في كثير من البلدان الإسلامية ـ بتعيين أعضاء هذا المجلس، فكأنما يقوم الحاكم الذي يجب مراقبته بمراقبة نفسه بنفسه؛ ولذلك هناك تأييد متزايد للانتخابات العامة الحرة لممثلي الشعب، ويحظى هذا الاقتراح بموافقة غالبية المسلمين[١٨]. (اللبنة الخامسة في البناء الديمقراطي).

هناك عقبة من المحتمل أن تعوق الممارسة الديمقراطية، وهي أنه يجب على المسلم السني أن يمتنع عن أن يطلب لنفسه منصبًا سياسياً، ولقد كان هذا الأمر ـ أي أن يطلب المرء لنفسه منصبًا سياسيًا ـ موضع رفض بل ازدراء، حتى إن الرسول محمداً لم يعين أحداً في منصب قيادي قد يكون طلبه لنفسه[١٩].

أما إذا طبقنا هذا على معركة انتخابية، فلا يعني هذا ـ من وجهة نظري ـ ألا يسمح للمرشح بالدعاية لما يمثله (بالضرورة لنفسه)، ولكن لا يجوز أن يقوم باقتراح ترشيح نفسه.

أما إلزام الحاكم بالأخذ برأي ممثلي الشعب، فهو أمر لم يحسم بعد[٢٠]، ولكن هناك ما يؤيد وجود هذا. وأول ما يؤيد هذا أن القرآن لا

---

(١٨) عثمان (١٩٩٦) ص ٤/ ٤٣ .

(١٩) ففي حديث البخاري: «إنا لا نولي على هذا العمل أحدًا سأله، ولا أحدًا حرص عليه» البخاري [٧١٤٩]، ومسلم [١٧٣٣/١٤] .

(٢٠) عثمان (١٩٩٦) ص ٨٣ .

يرى الأمير أو السلطان وحده خليفة لله على أرضه، بل كل إنسان[٢١]. كل إنسان فرد خليفة (من هذا المنطلق فإن الإسلام يعرف سلطة الشعب).

وهناك من السنَّة ما يؤيد هذا، فلقد أخذ محمد ﷺ بمبدأ الشورى في الأمور غير الدينية، وكان يستجيب لرأي الغالبية، حتى وإن خالفت رأيه. فقد اتبع رأي الحباب بن المنذر قبل موقعة بدر (٦٢٤) بجعل مواقع المسلمين قبل آبار المياه وليس بعدها.

ولقد استجاب لرأي سلمان الفارسي بحفر خندق حول المدينة في المعركة التي حملت هذا الاسم (معركة الخندق) عام ٦٢٧، وهو عمل غير مسبوق في وقتها[*].

أما في موقعة أحد عام ٦٢٥ فقد نزل الرسول على رأي الغالبية ونفذه مخالفاً بذلك رأيه الخاص. ولقد خسر المسلمون هذه الموقعة؛ لأنهم خالفوا رأي الرسول وقاتلوا أعداءهم المكيين في ساحة قتال مكشوفة[٢٢]. (اللبنة السادسة في البناء الديمقراطي).

يذكر القرآن إمكانية اختلاف آراء ووجهات نظر المسلمين (الآية ٥٩ من سورة النساء)[**] إلا أنه بالرغم من ذلك، يحث المسلمين على تفادي

---

(٢١) يتضح أن كل إنسان ممثل ونائب عن الله من الآية ٣٠ من سورة البقرة، والآية ١٦٥ من سورة الأنعام، والآية ٥٥ من سورة النور، والآية ٦٢ من سورة النمل، والآية ٣٩ من سورة فاطر.

(*) بل إنه توقف عن مفاوضة بعض الأحزاب لينصرفوا عن قتاله، عندما تجمعوا على المسلمين في المدينة لاستئصالهم، وذلك بناء على رأى كل من سعد بن معاذ وسعد بن عبادة.

(٢٢) قارن هيكل ص ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٥٤ .

(*) قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

الخلافات الداخلية ويحضهم على التآلف فيما بينهم. وهذا الاحتياج للتآلف والوحدة قد يكون قوياً حتى إنه يتسم ببعض السمات السلطوية التي تأخذ شكلاً متسلطًا [٢٣]. ويعبر هذا الاحتياج إلى التآلف والوحدة عن نفسه في صور شتى، مثل الخوف من وجود تناحر وخلافات بين الأحزاب المسلمة في البرلمان (في ماليزيا). يزيد الخوف من الخلافات والرغبة في البعد عنها إيمان بعض المسلمين بأن القرآن يتضمن إجابات واضحة لا تقبل التأويل لجميع الأسئلة، وبالتالي فإن اختلاف وجهات النظر ما هو إلا دليل النوايا (أو ما هو أسوأ من ذلك). ألم يذكر القرآن أن هذا الكتاب لم يغفل عن أي صغيرة أو كبيرة كما ورد في سورة الأنعام [الآية ٣٨] ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ وكذلك قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

هؤلاء يتجاهلون بتفسيرهم هذا أن الإسلام إنما أتمة القرآن فيما يتعلق بأصول المسائل الدينية، كالعقيدة والعبادة والأخلاق؛ ولذلك فاختلاف وجهات النظر مقبول وجائز عند تطبيق المقاصد القرآنية العريضة في مجالات الحياة المختلفة الأخرى، ومن بينها السياسة. ولكن الإسلام يستنكر أن تصل هذه الاختلافات إلى قتال أو أي أشكال للعنف [٢٤] (حديث

---

(٢٣) عثمان (١٩٩٦) ص ٥٥ .

(٢٤) عثمان (حقوق الإنسان ١٩٩٦) ص ١١ . يستند البعض في رفض الاختلافات إلى الروايات التالية البخاري: ٤/٤٦٨، ٥/٤٣٤، ٥/٧١٧، ٦/٥١٠، ٩/٦٧، ٩/٣٩٠ . مسلم: ٦٤٤٧ .
لا بد وأن الخوف من تجديدات غير مسموح بها كان له دور مهم في هذا. انظر مسلم رقم ٦٤٥٠ حيث يروي مسلم في هذا الحديث عن تحذير الرسول من الخلافات التي تؤدي إلى صراعات وتفرقة.

من صحيح مسلم)[٢٥] ومن المعروف أن الصحابة ـ كانوا كثيراً ما يختلفون ويتجادلون بشدة حول المسائل ذات الطبيعة السياسية والعسكرية. كما قامت نزاعات حول مسألة الخلافة، حتى إن كلاً من الخليفة الثالث والرابع عثمان وعليّ لقيا حتفهما في ذلك.

إن شرعية محاولة التمسك بالسلام السياسي لا يؤدي إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما العمل إذا لم يتوصل الإخوة إلى الاجتماع؟ يخشى بعض المسلمين في هذا الوضع من ضرورة الأخذ برأي الغالبية، ويعود خوفهم هذا إلى عدم تقديرهم السليم للمساحات المتاحة لأخذ القرارات في المجلس النيابي الإسلامي من ناحيتين، أولاً: يعطونها أكثر من قدرها بناءً على الآية ١١٦ من سورة الأنعام والتي تحذر من اتباع الغالبية حتى لا تضل عن طريق الله وهداه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

هذا الخوف لا مجال له؛ لأنه لا يحق لممثلي الشعب في حكومة ديمقراطية إسلامية أن تصدر أحكاماً أو مخالفة لما أقره القرآن والسنّة في المسائل الشرعية والدينية، سواء يحظى بغالبية الآراء أو بغيره (أقصى الصور المتشددة لتنفيذ هذا المبدأ هو ما يجري في المملكة العربية السعودية، حيث القرآن والسنّة هما مصدر الأحكام مباشرة).

---

(٢٥) يتم تحذير من الفرقة والنهي عنها في حديث مسلم رقم (١٨٤٨/٥٣): «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات؛ مات ميتة جاهلية» وفي صحيح مسلم أيضًا رقم (٢٨٨٨/١٥) : «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار» قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «إنه قد أراد قتل صاحبه». دار إحياء الكتب العربي ـ عيسى البابي الحلبي.

من ناحية أخرى، فإنهم يقللون من قدر المساحات المتاحة في المجالس النيابية لاتخاذ القرارات؛ لأنهم يغفلون عن وظيفة أساسية للبرلمان الإسلامي؛ فالبرلمان الإسلامي لا تنحصر وظيفته في البت في الأحكام الموجودة فعلاً في القرآن والسنة، ولكن هناك مجالات أخرى تتعدى ما هو موجود فعلاً، مجالات يجب إصدار أحكام فيها بما لا يخالف المبادئ الأساسية والأخلاقية للإسلام، بحيث تتطابق مع القرآن والشريعة ولاتخالفهما[٢٦]. (اللبنة السابعة في البناء الديمقراطي).

فهناك في آخر الأمر ضرورة لإصدار تشريعات لا تنظم الجوانب الفنية لبناء الشوارع والتعريفة الجمركية والمسائل الصحية وضمانات العمل وغيرها فقط، بل أيضاً هناك ضرورة لإصدار أحكام تكميلية في مجال التعزير مثلاً. حدث هذا في عهد الخلافة العباسية، حيث وجد نظامان للأحكام، تزامنا معًا: أحكام الشريعة من ناحية، ومن ناحية أخرى نظام إدارة وأحكام متحرر نسبياً تم من خلاله استحداث عقوبات لم يذكرها القرآن، مثل دفع الغرامة نقدًا، والسجن[٢٧].

وجود المنفذين والمشرعين جنبًا إلى جنب يكفل تقسيم السلطات للديمقراطية الإسلامية (اللبنة الثامنة). ويعبر عن هذا أوضح تعبير انتخاب رأس الدولة عن طريق انتخابات نيابية. يجب وفق الموروث الإسلامي، وبالنظر إلى دور الرسول من خلال القرآن، أن يرأس الدولة شخص فرد (ذكر) فلا وجود لمجلس ثوري، ولا مكتب سياسي.

---

(٢٦) انظر مسلم: ٥٨٣٠ ـ ٢٨٣١ .

(٢٧) تعزير (الجمع: تعازير): قانون عقوبات وعلاقاته بالحدود القرآنية، انظر Doi ص ٢٢٨، ٣٢٢ والترابي (١٩٩٢) ص ١٤ وص ٣٨ .

يجب أن يكون هذا الشخص أكثر الشخصيات ورعًا وتقوى بين من يصلح لتولي الحكم بشكل موضوعي؛ لأنه من المتوقع من مسلم ورع ـ يؤمن بالطبيعة الإلهية لأحكام القرآن ـ أن يتبع هذه الأحكام ويدافع عنها. كان هناك في الحكم العثماني منصب الوزير الأكبر، ولم يشترط لهذا المنصب أن يكون من يشغله مسلمًا أو رجلاً.

يعتقد الكثيرون من المسلمين ـ برغم النموذج الإيجابي الذي تمثله ملكة سبأ ويذكره القرآن ـ أن الدولة التي ترأسها امرأة لا يتاح لها الكثير من فرص النجاح والازدهار. يستندون في ذلك إلى تعبير محمد ﷺ عن شكه في نجاح ابنة ملك فارس في حكم بلادها (لقد حكمت فعلاً لفترة قصيرة). ولكن هذا الرأي يستند إلى الرواية الشائعة لأبي بكرة، وهذه الرواية إعلامية أكثر منها تشريعية[(٢٨)]، (موقعة الجمل عام ٦٥٦ عند البصرة، والتي قادت فيها عائشة زوج الرسول ﷺ أحد المعسكرين المتحاربين في وجه الخليفة علي بن أبي طالب). لقد استطاع العالم الإسلامي أن ينجب رؤساء حكومات من النساء أكثر مما تحقق لألمانيا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعين، من أمثال بي نظير بوتو (١٩٨٨) والبيجوم خالدة ضياء (١٩٩١).

---

(٢٨) الحديث: «لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة» البخاري جزء ٩ كتاب ٨٨ رقم ٢١٩ ص١٧١، رسول ص ٧٤٣ حديث: ٧٠٩٩ لتقسيمه وتفسيره انظر عثمان (١٩٩٦) ص ٥١ . Lang (١٩٩٥) ص ٧٠، ١٩٦ يعتقد أنه صعب أن نحدد إذا ما كان هذا الحديث تعليقاً سياسيًا أو يتضمن مبدأ، ويمكن أن نذكر هنا حديث أنس: أن النبي ﷺ مرَّ بقوم يلقحون النخل فقال: «لو لم تفعلوا لصلح» قال أنس: فخرج شيصًا (البسر الرديء). فمر بهم فقال: «ما لنخلكم» قالوا: قلت كذا وكذا؛ قال ﷺ: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» مسلم [١٤١/٢٣٦٣]. وقد ينظر للحديث على أنه واقعة حال لا تعمم؛ لأن النبي ﷺ لم ينه المسلمين صراحة عن ذلك، والله أعلم.

واستقراءً لتاريخ خلفاء الرسول الأوائل نستطيع أن نتبين عدم وجود نظام ثابت لاختيار الخليفة (اللبنة التاسعة). لقد تم اختيار أبي بكر بعد جدال عنيف دار بين المهاجرين والأنصار. أما الخليفة الثاني عمر، فتم انتخابه عن طريق التسمية ثم البيعة، والخليفة الثالث عثمان تم اختياره من مجلس ضم ستة أشخاص اختارهم عمر قبل وفاته، ثم بايعه الناس. ونستنتج من هذا أن الإسلام لا يعترف حتى في الممالك إلا بملك يتم تسميته وبقبول الناس ورضاهم، ويتم هذا بأفضل شكل في صورة أخذ البيعة له.

- ٤ -

ينتج هذا عن العرض في رأيي حقيقة ثابتة، هي أن الإسلام في حد ذاته لا يعادي الديمقراطية، بل على النقيض يتضمن تسع لبنات أساسية لتوطيد أركان ديمقراطية إسلامية، ما على المسلمين إلا العمل على تحقيقها.

ولذلك يبدو اتهام المسلمين والإسلام بالعداء للديمقراطية ضرباً من ضروب العنصرية. ويمكن بالتالي بالمثل اتهام الفرنسيين بعدم أهليتهم للديموقراطية؛ لأنهم انتخبوا في خلال ٢٠٠ عام خمس جمهوريات، وإمبراطوريتين، ومملكتين، وحكم وطني.

لن تتشابه الديمقراطية الإسلامية بالضرورة مع تلك التي في ويستمنستر (الديمقراطية التي تحكم إنجلترا) لأن العالم العربي

الإسلامي يملك أشكالاً من التعددية والكونفدرالية والحضارة، وتوزيع السلطة ذات طبيعة خاصة به فقط. ولكن حتى في الغرب فويستمنستر لا يشبه سوى ويستمنستر. ولا يصح أبداً تعريف الديمقراطية بالشكل الذي يؤدي إلى وصف جماعة من الناس تؤمن بالله وتستمد من إيمانها هذا أحكاماً وقيماً تحدد تعاملاتها، كمواطنين بأنها غير مؤهلة لممارسة الديمقراطية. ففي هذا الحال يصبح الأمريكيون ديمقراطيين سيئين جداً؛ لأن القضاء على المسيحية ظاهرة أوروبية وليست أمريكية. ويبقى تساؤل يستحق التأمل، وهو كيف يتم الترحيب بأحزاب مسيحية في كل من ألمانيا وإيطاليا، وفي الوقت نفسه توصف أحزاب إسلامية كالتي في تونس والجزائر بأنها غير ديمقراطية.

ومن الخطأ الفادح أن يتوصل المحللون للتاريخ السياسي للإسلام، وليس للإسلام وقواعده، إلى نتيجة مفادها: أن المسلم فيما يخص ممارسة الديمقراطية موصوم بعدم ممارستها بحكم ميلاده. فلقد عانت أنحاء العالم كلها في آخر الأمر من مسألة الديمقراطية سواء دانت هذه الأنحاء بالمسيحية، أو الكونفوشيوسية، أو البوذية أو الهندوسية، أو اليهودية، أو الإسلامية. أما إفريقيا السوداء والصين ومعظم أنحاء آسيا وكذلك أمريكا الجنوبية فلم تنضم كلها بعد إلى معسكر الديمقراطية.

أما تطور الديمقراطية في أوروبا، فقد استغرق قروناً كثيرة، وشهد انتكاسات مريرة. وفي هذا السياق، يكون إلصاق تهمة خروج العالم

الإسلامي من التاريخ (Out of step with history) على حد وصف Mark Heller من قبيل الأحكام المسبقة وانعدام المعرفة بالعلاقات والخلفيات.

يأمل الكثير من مجموعات المعارضة ـ وبخاصة تلك التي تتخذ من الغرب مقرًا لها ـ في قبول آليات المراقبة الديمقواطية للحكومات. أما أن يتوقع المرء أن تهتم السلطات في العالم الإسلامي بإقرار الديمقراطية وتطورها، فهو جهل تام بالطبيعة الإنسانية. ولكن لم يعد في وسع هذه الحكومات إلا تبني واجهة ديمقراطية (ديمقراطية شكلية).

ولكن يتفق معظم الكاتبين الغربيين المشاركين في الكتاب الذي يحمل عنوان:

Democracy without Democrats?
The Renewal of Politics in the Muslim World.

أديمقراطية بلا ديمقراطيين؟ تجديد السياسة في العالم الإسلامي.

وصدر تحت رعاية غسان سلامة ـ بالرغم من عنوانه المثير للشك ـ أن العالم الإسلامي يشهد بعض التحركات في اتجاه الديمقراطية، وهذا الوضع وصل إليه العالم الإسلامي بفضل شخصيات مهمة عملت كل منها بطريقتها خطوة خطوة على التمهيد لإرساء قواعد التعامل الديمقراطي، مثل جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣)، ورشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥)، ومالك بن نبي (١٩٠٥ ـ ١٩٧٣)، ومحمد أسد (١٩٠٠ ـ

١٩٩٢)[٢٩]، وفتحي عثمان وحسن الترابي، وراشد غنوشي المقيم منذ عام ١٩٨٩ في منفاه بلندن[٣٠] وجيفري لانج أستاذ الرياضيات الأمريكي المسلم في ولاية كنساس.

ولذلك فإنه، من المأمول أن يغلق ملف الديمقراطية ـ الشورى أخيرًا، كما يعبر عثمان عن أمنيته هذه[٣١]. فبدلاً من إبداء الدهشة، من الأفضل الاعتراف بأن العالم الإسلامي ليس ساكناً ـ وللمراقب عن كثب ـ وأنه لم يكن كذلك أبدًا[٣٢].

في ظل ما سبق ذكره، أعتقد أنه على الغرب أن يراجع موقفه المتشكك والمنتقد من قِبَل جماعة المعارضة الإسلامية التي ترغب في تغيير الأوضاع في أوطانها من خلال المناقشات الديمقراطية. إن هناك عوامل مشتركة بين هذه الحركات والحركات التي تنادي بحقوق الإنسان وحق المواطنة، وحركات حماية البيئة، والحركات التي تهدف إلى حماية المرأة والمجموعات الإثنية[٣٣].

---

(٢٩) لم يساهم أحد في انطلاق النقاش حول الديمقراطية مثلما فعل محمد أسد (سابقاً Leo-pold Weiss) من خلال كتابه الأول الذي ظهر لأول مرة عام ١٩٦١ في كاليفورنيا، هذا الكتاب البالغ عدد صفحاته ١٠٧ (The Pninciples of Stte nd Government in Islm) «مبادئ الدولة والحكومة في الإسلام».

(٣٠) أهم كتب الفنوشي في هذا الموضوع هو «الحرية العامة في الدولة الإسلامية». انظر تميمي (١٩٩٨) حيث يشتمل على ملخص رائع لفكره.

(٣١) عثمان (حقوق الإنسان ١٩٩٦) ص ٢٤ .

(٣٢) لقد أثبت Schulze هذا للقرن الـ ١٨ .

(٣٣) Pinn ص ٧٠ لا يزال Kepel بأفكاره معاصرًا جدًا لهذا الموضوع.

إن أعضاء هذه الحركات يعرفون كما يعرف الكثيرون من الناس في الغرب ممن يعملون عقولهم فيما وصل إليه العالم اليوم أن المجتمع الحديث ليس أمامه سوى ثلاثة خيارات: أن يستمر متمسكاً بمشروع الحداثة بمفهوم تنويري عقلاني، أو الاستسلام للنسبية الحضارية غير القادرة على إنتاج معنى أو مغزي للحياة، أو إحياء روابطهم بدياناتهم. يرى الكثير من الأكاديميين من شباب المسلمين في «مشروع الحداثة» نموذجًا مفلسًا، وما بعد الحداثة ما هو إلا طريق فكري مسدود لا أمل فيه، لذلك فهم يراهنون ويختارون دين آبائهم، فما الضرر من ذلك؟

إن محاولاتهم لتسييس الإسلام بصفة أيديولوجية تحرر وتقدم، هي إجابتهم الفكرية وردهم على سيطرة الغرب على مجريات الأمور. فالإسلام بالنسبة لهم دافع وشرعية وتسويغ لأفعالهم، مثله مثل كل الأديان. إنهم يهدفون إلى أن يستبدلوا بمجتمع الأنا مجتمع النحن، مجتمع التعاون والتكافل، هذا التعاون الذي يتضمنه الإسلام في صور شتى مثل عبادته (الصلاة والصيام والحج والزكاة). ولا يجب أن تحرم هذه الجماعات والحركات من حق المعارضة والمقاومة[٣٤].

ولكن من الطبيعي أن نفهم قلق الغرب من تولي جماعات إسلامية عرف عنه استخدام العنف للسلطة في بلادها، فماذا يمنع هذه الحركات في حال توليها الحكم في ممارسة العنف ضد معارضيها؟

---

(٣٤) توصي السنَّة بالصبر على ظلم الولاة، ولكن ليس بالصبر بلا حدود على الظلمة والمتسلطين:
البخاري جزء ٩ رقم ٢٥٧ وما يليه.
رسول حديث رقم ٧٠٥٣ وما يليه.
مسلم حديث رقم ٤٥٥١ وما يليه.
نقلاً عن النووي حديث رقم ١٩٤، فإن فضل الجهاد «أن تقول كلمة حق لحاكم ظالم».

تتميز بالجماعات التي تكون على استعداد لتبني العنف منهجاً وأسلوباً باحتذائها الجماعات التي ثارت على العباسيين في القرن الثامن، من حيث تصفيتهم لمعارضيهم، ونفيهم صفة المسلم عنهم وعن حكوماتهم. كما ينسب هؤلاء صفات تكاد تكون غير آدمية لأنفسهم، كما أنهم ينصبون من أنفسهم قضاة على الناس ويحتكرون تفسير القرآن والسنة بما يتناسب مع أهوائهم، ويطلقون شعارات مثل «لا حكم إلا الله» وغيرها.

وسيظل الشك قائمًا ـ حيث يثبت العكس ـ في أن بين الإسلاميين النشطين سياسياً بعض من يتخذ سبيلاً لتحقيق أهدافه الخاصة. لن يعقل أن يكون العالم الإسلامي قد خلا من المنافقين الذين عرف الإسلام أمثالهم، منذ بدايته في المدينة والذين كثيراً ما ورد ذكرهم في القرآن.

لكن هناك بعض جماعات المعارضة الإسلامية التي تنهى تمامًا ومبدئياً عن استخدام العنف، حتى وإن كان مشروعاً ومبررًا نتيجة لظروفهم وأوضاعهم. وهم بذلك يحتذون بمثال نبيهم الذي لم يقابل قهر أهل مكة وظلمهم وعنفهم تجاه المسلمين بعنف مماثل، بل فضل الهجرة والخروج من مكة (هذه الجماعات يتم تتبعها وملاحقة نشاطها، للخوف الشديد من تأثيرها خاصة وأن دعوتها وجنوحها للسلام يمثل جاذبية خاصة).

يقوم أكاديميون تلقوا تعليمهم في الغرب ـ غالباً وفي تخصصات علمية ـ بدور مهم في هذه المجاعات وصياغة أشكالها وعملها. إنهم كثيراً ما يعملون منطلقين من وجودهم في الغرب، وينهجون أساليب

ومناهج علمية غربية[٣٥]. ولا يوجد سبب يجعلنا نتهم مثل هذه المعارضة بعدم استعدادها الحقيقي والصادق لممارسة الديمقراطية والمحافظة على الدستور والعمل من خلال مظلته. ومن المناسب أن نقول إن هذه المجموعات الإسلامية الشابة هي الطاقة الأقوى ذات الصبغة الديمقراطية في العالم الإسلامي اليوم. حتى إن Edward Luttwat يؤكد هذا بقوله:

«إن الإسلاميين هم المقاومة الفعالة الوحيدة في مواجهة الحكومات غير الديمقراطية»[٣٦].

لقد صرح حسن الترابي عام ١٩٩٢ في حوار دار في واشنطن دي .سي: «إذا كنتم تريدون إبعاد الإسلام، فعليكم الابتعاد عن صناديق الاقتراع في الانتخابات».

وليس هناك في شك في أن الأحزاب الإسلامية الديمقراطية ستفوز في الانتخابات في البلدان الإسلامية كافة، بشرط أن تكون هذه الانتخابات حرة وتُجْرَى بنزاهة تامة. ولكن هل توجد مثل هذه الانتخابات الحرة النزيهة؟.

❁ ❁ ❁

(٣٥) نقلاً عن عثمان (حقوق الإنسان ١٩٩٦) ص ٢٥ .

(٣٦) الترابي (١٩٩٢) ص ٢١ .